التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة

2006

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

تمثل بلاد العالم الإسلامي سنداً رئيسياً، وامتداداً طبيعياً داعماً للقضية الفلسطينية، وتمثل فلسطين وما تتمتع به من مكانة إسلامية وقدسية عنصراً حيوياً في تحريك مشاعر المسلمين وتحديد مواقفهم. غير أن بلدان العالم الإسلامي تتفاوت في درجات تجاوبها وتفاعلها مع الهمِّ الفلسطيني، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أبرزها:

1. الايديولوجيات التي تتبناها الأنظمة الحاكمة، إسلامية كانت أم علمانية أم قومية... إلخ.
2. درجة قوة النظام ووزنه البشري والاقتصادي والسياسي، ومدى تأثيره في المعادلات الإقليمية والدولية.
3. طبيعة العلاقات والولاءات والتحالفات التي تعقدها هذه الأنظمة، ومدى استقلاليتها أو ارتباطها بالقوى الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة.
4. العامل الجيو – استراتيجي، ومدى تأثر القرب أو البعد الجغرافي للدول بالقضية الفلسطينية، وحجم التأثيرات الاستراتيجية المباشرة وغير المباشرة للقضية على هذه الدول.
5. المصالح والأولويات التي تحكم الأنظمة.
6. قدرة المنظمات والأحزاب الشعبية والإسلامية في تلك الدول على تفعيل الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

يستعرض هذا الفصل القضية الفلسطينية في بُعدها الإسلامي، ويُسلِّط الضوء على منظمة المؤتمر الإسلامي، وعلى ثلاث من أهم الدول الإسلامية وهي تركيا وإيران وباكستان.

أولاً: منظمة المؤتمر الإسلامي

لا يبدو أن سجل منظمة المؤتمر الإسلامي الحافل بالبيانات والتصريحات، والمفتقر إلى العمل والإنجازات قد اختلف في سنة 2006 عنه في السنوات السابقة. غير أن الأمين العام الجديد للمنظمة أكمل الدين إحسان أوغلو، قد حاول أن يكون أكثر فاعلية ونشاطاً ضمن صلاحياته المحدودة، وضمن منظمة يتقاذف أعضاءها الـ 57 الكثيرُ من الخلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تصبح القواسم المشتركة التي يمكن أن تحركها قليلة، وفارغة المحتوى في كثير من الأحيان.

حرصت منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة بوفد لمراقبة الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ثم أصدرت أمانتها العامة بياناً في اليوم التالي، هنّأت فيه الشعب الفلسطيني على ما حققه من إنجاز ديموقراطي[1]. وإثر فوز حماس في الانتخابات التشريعية، أصدر الأمين العام للمنظمة بياناً هنّأ فيه

الشعب الفلسطيني وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية على نجاح الانتخابات، ودعا فيه حماس إلى التعامل الواقعي مع دواعي السياسة الدولية، حفاظاً على حقوق الشعب الفلسطيني ومكتسباته؛ كما دعا المجتمع الدولي إلى احترام نتائج الانتخابات التي تعبّر عن الخيار الديموقراطي للشعب الفلسطيني دون أحكام مسبقة، والاستمرار في دعم عملية السلام لتمكين الشعب الفلسطيني من التحّرر من الاحتلال، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، حسب قرارات الشرعية الدولية[2].

لم تهنّئ المنظمة في البيان المذكور ولا في أي من بياناتها اللاحقة حركة حماس بالفوز، بل ظلت دائماً تناشد الحركة تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتعامل بواقعية مع الضرورات السياسية. وقد تكرّر هذا الموقف أيضاً عند استقبال الأمين العام للمنظمة في 2006/3/14 وفداً من حركة حماس برئاسة خالد مشعل، حيث تمَّ تبادل الآراء بخصوص تطورات القضية الفلسطينية، خاصةً بعد الانتخابات التشريعية[3].

وبعد تشكيل الحكومة، هنّأت المنظمة كلاً من رئيس الوزراء اسماعيل هنية ووزير الخارجية محمود الزهار، شخصياً[4]. وكان واضحاً أن المنظمة، في ظل الضغط الدولي الهائل المعارض لحماس، وفي ظل التفكّك والضعف العربي والإسلامي، قد مالت إلى تبنّي علاقة متحفّظة مع حماس وحكومتها، عاكسةً بذلك سياسة التيار الغالب للدول الأعضاء في المنظمة. وقد عبّرت المنظمة في المناسبة ذاتها عن "تطلعها للتعاون مع الحكومة الفلسطينية بما يعزز دور منظمة المؤتمر الإسلامي في نصرة الحق الفلسطيني"[5]. وقد استقبل الأمين العام للمنظمة في مقرها بجدة في 2006/4/19، وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار في أول جولة خارجية له، لكن الزهار وأوغلو اختلفا علناً في موقفهما خلال هذه الزيارة حول شرعية تفجير مطعم تل أبيب في 2006/4/17؛ فدانه أوغلو باعتباره "عملاً إرهابياً"، أما الزهار فاعتبره "حقاً مشروعاً للفلسطينيين"، وإحدى العمليات التي "يعتز بها كل شخص يريد أن يحرر أرضه"[6].

وجدّد أوغلو عقب اللقاء موقف المنظمة المطالب باحترام الخيار الديموقراطي للشعب الفلسطيني وعدم معاقبته عليه، كما حثّ المجتمع الدولي على فتح حوار مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، وتعهد بأن تعمل المنظمة على فك العزلة عن الحكومة[7].

وقد عبّرت المنظمة مراراً في بياناتها وفعالياتها عن دعمها للشعب الفلسطيني، وإدانتها للانتهاكات الإسرائيلية، ومناشدتها المجتمع الدولي التدخل ووقف معاناة الفلسطينيين، كما طرحت أكثر من مرة فكرة إرسال قوة دولية.

وحرصت المنظمة على أن تكون القضية الفلسطينية حاضرة في كل اجتماعاتها، حتى تلك التنظيمية منها أو الخاصة بالمؤسسات التابعة لها، كما كانت حيَّة في حديث الأمين العام في معظم لقاءاته. ولئن كانت البيانات والإدانات لا تجدي شيئاً، لكنها عكست، على الأقل في حالة المنظمة،

حرصاً شديداً على التفاعل الدائم مع القضية. فمن الملفت للنظر أن الأمين العام حرص على إصدار بيانات خاصة في مناسبات كثيرة، كذكرى الإسراء والمعراج، وإحراق المسجد الأقصى وذكرى يوم الأرض، وإغلاق السلفادور وفنزويلا سفارتيهما في القدس، واختطاف صحفيين ثم الإفراج عنهما، وتدهور الأوضاع والحصار والمعاناة العامة للشعب الفلسطيني...[8].

وفي صيف 2006 قامت "إسرائيل" بحملة عسكرية واسعة ضد قطاع غزة، إثر اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، كما قامت بحربها ضد لبنان، إثر اختطاف حزب الله لجنديين إسرائيليين. ولذلك فقد أعلنت المنظمة حملتها الإنسانية لدعم الشعبين الفلسطيني واللبناني، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في 25/7/2006[9]، ونظّمت اجتماعاً طارئاً لمختلف الهيئات والمؤسسات الخيرية والإنسانية العاملة في الميدان الإغاثي في اسطنبول في 1/8/2006، للنظر في الآليات العملية لجمع التبرعات والتباحث في كيفية إيصالها، ثمّ عقدت مؤتمراً استثنائياً طارئاً للمجلس التنفيذي في 3/8/2006 في ماليزيا، وقامت بعمل الاتصالات مع المسؤولين الدوليين والأوروبيين.

هذه اللقاءات والاتصالات العديدة بين الأمين العام للمنظمة وعدد من المسؤولين الدوليين كانت سمةً بارزة في نشاط المنظمة خلال سنة 2006. وقد حاول أوغلو من خلالها بحث القضية الفلسطينية وتأكيد دعم المنظمة للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والمطالبة بدعمه وعدم قطع المساعدات الدولية عنه. وكان من أبرز هذه اللقاءات زيارة خافيير سولانا Javier Solana، المنسق الأعلى للشؤون السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، لمقر الأمانة العامة للمنظمة في 13/2/2006، ولقاء أوغلو في 8/3/2006 مع جاك سترو Jack Straw ، وزير خارجية بريطانيا، في لندن، وزيارة تيري رود لارسن Terje Roed–Larsen، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، لمقر الأمانة العامة في 19/3/2006، كذلك زيارة الأمين العام للمنظمة إلى موسكو، بدعوة من الحكومة الروسية، (7–8/6/2006)، ولقاء أوغلو في 20 أيلول / سبتمبر مجدداً بسولانا، على هامش مشاركته في أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ثم لقاؤه في نيويورك أيضاً بكل من وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، نيكولاس بيرنز Nicholas Burns في 22/9/2006، والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان Kofi Annan بعد ذلك بثلاثة أيام[10].

وأسهمت المنظمة في اعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار الذي تقدمت به المجموعتين العربية والإسلامية، بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة[11]. وقد أثمر الاجتماع التنسيقي بين المنظمة والأمم المتحدة، الذي عُقد في الرباط في 11–13/7/2006، عن مذكرة تفاهم بين المنظمتين بشأن حقوق الإنسان[12]، ثم تبنّت الهيئة العامة للأمم المتحدة في 4/12/2006، قراراً يعزز دور منظمة المؤتمر الإسلامي دولياً.

وعلى الصعيدين الاقتصادي والثقافي، قامت المنظمة باتصالات أولية مع البنك الإسلامي للتنمية

ومع السلطة الوطنية الفلسطينية، لاتخاذ الخطوات الأولى لتنفيذ القرار الخاص بإنشاء جامعة الأقصى في القدس، كجزء من تنفيذ برنامج العمل العشري الذي أقرته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة (قمة مكة المكرمة في كانون الأول/ ديسمبر 2005). وفي 2006/3/5، عُقد الاجتماع التنسيقي للمؤسسات المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة، وتمّت خلاله مناقشة تنفيذ قرار القمة بإنشاء جامعة الأقصى، وكذلك قيام مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) بتنفيذ مشاريع للحفاظ على الهوية الإسلامية لمدينة القدس، من خلال برنامجه (القدس 2015)[13].

وفي 2006/6/1، أعلن رئيس البنك الإسلامي للتنمية، أحمد محمد علي، عن قرار البنك تخصيص مبلغ 100 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في قطاعات حيوية في الأراضي الفلسطينية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، قدمت 70 مليون دولار منها الصناديق الاقتصادية العربية، بينما قدم صندوق الأقصى الـ 30 مليون دولار الباقية. وأضاف علي أن هذا المبلغ سيستخدم لتمويل المشاريع وليس لدفع الرواتب[14].

وفي أواخر العام 2006، ومع بدء توسع الخلافات بين الفصائل الفلسطينية، سعت منظمة المؤتمر الإسلامي لوضع حد لهذه الخلافات، فقامت منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2006 وحتى نهاية العام بالعديد من الاتصالات مع القادة الفلسطينيين، ودعت مراراً الفصائل والقوى الفلسطينية إلى التحلي بضبط النفس، والعمل فوراً على نزع فتيل الفتنة، وحقن دماء الفلسطينيين، واستئناف الحوار الوطني والمضي في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وفي 2006/12/19، تم الإعلان عن اتفاق بثلاث نقاط لتهدئة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية برعاية الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إثر زيارته للأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث التقى كلاً من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية[15]. ومع أن هذه الاتفاقية لم تصمد إلا لساعات، لكنها أظهرت مدى اهتمام أوغلو بالقضية الفلسطينية، وهو ما أكّده أيضاً اسماعيل هنية[16]، والفصائل الفلسطينية التي أظهرت ترحيباً بوساطة المنظمة واحتراماً وتقديراً لجهودها[17]. وقد قام أوغلو لاحقاً، وفي إطار سعيه للتهدئة، بزيارة مشعل في دمشق والتباحث معه بشأن الوضع الفلسطيني الداخلي[18].

ويتبع المنظمة مكتب مقاطعة "إسرائيل". وقد أثار إعلانها عن قرب انعقاد اجتماعه حملة مضادة في الصحافة الإسرائيلية، ردَّ عليها أوغلو بقوله إن موقف المنظمة من مقاطعة "إسرائيل" يستند إلى قرارات أعضائها الـ 57[19]. غير أن هناك عدداً من الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة، تقيم علاقات سياسية واقتصادية مع "إسرائيل". وتظل حالة العداء الشعبي المستحكم لـ"إسرائيل" والمعادية للتطبيع في معظم بلدان العالم الإسلامي، هي العائق الأساس لتطوير أية علاقات دبلوماسية أو تجارية مع "إسرائيل".

أما أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل" في العالم الإسلامي فهو تركيا، التي استوردت من

"إسرائيل" ما قيمته 859.3 مليون دولار سنة 2006 مقارنة بـ 903.2 ملايين دولار سنة 2005، وصدّرت إلى "إسرائيل" ما قيمته ملياراً و272 مليوناً و700 ألف دولار سنة 2006 مقابل مليار و221 مليوناً و100 ألف دولار سنة 2005. ولـ"إسرائيل" علاقات تجارية لا بأس بها مع نيجيريا وماليزيا وإندونيسيا وكازاخستان وأذربيجان، فضلاً عن عدد من البلدان العربية. والجدول التالي يوضح حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية)، حسب المصادر الإسرائيلية.

جدول 5/1: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2003-2006 (بالمليون دولار)[20]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2006	2005	2004	2003	2006	2005	2004	2003
تركيا	859.3	903.2	813.5	470.3	1,272.7	1,221.1	1,166.9	951.5
نيجيريا	77.2	47.4	43	28.4	0.3	0.7	0.8	5.1
ماليزيا	67.8	130.7	203.7	276.8	53.8	41	32.6	26
كازاخستان	64.1	47.9	38.5	28.5	2.3	3.6	0.5	1.1
أذربيجان	27.3	5.4	5.3	2.9	0.7	0.4	0.1	0.5
الكاميرون	13.5	5.7	4	2.8	0	0	0	0
إندونيسيا	12.8	14.1	11.3	10	87.1	43.6	27.4	32.6
أوزبكستان	12	6.2	9.9	6.3	1.3	1.3	1.2	1.8
ساحل العاج	8.8	9	10.5	8.4	2.2	5.5	4.1	2.9
السنغال	5.7	4.5	4.5	2.2	0	0.1	0	0
الغابون	1.4	0.8	0	0.1	1.5	1.4	1.8	2.7
تركمانستان	0.1	2.6	9	6.8	1	1.7	1.6	1

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2005-2006 (بالمليون دولار)

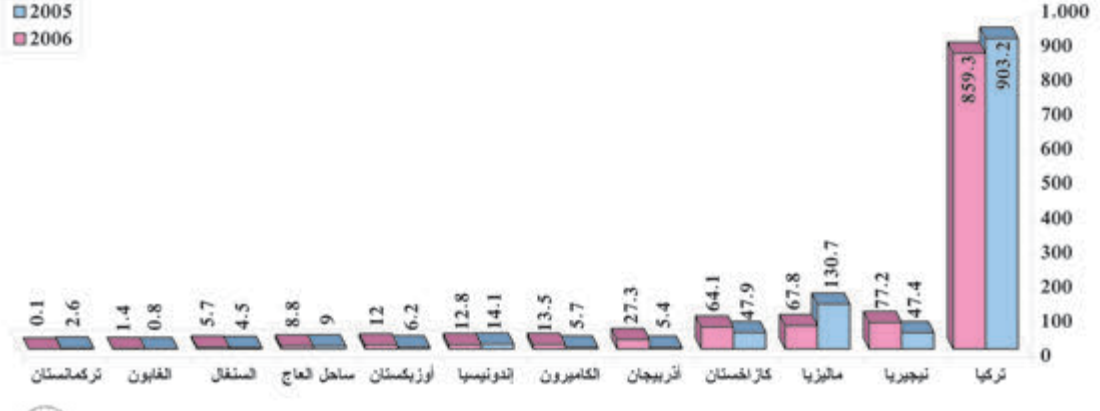

الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2005-2006 (بالمليون دولار)

ثانياً: تركيا

لا شك في أن العام 2006 كان مختلفاً في العلاقات التركية – الفلسطينية، إذ شهد العديد من الأحداث البارزة التي يمكن القول أنه كان لها ولتداعياتها أثرٌ في رسم وإعادة رسم سياسات بكاملها في الجانب التركي تحديداً.

دخل العام 2006 والخريطة السياسية في فلسطين أمام حدثٍ بالغ الأهمية، يتمثَّل في انتصار حماس في الانتخابات النيابية واستلامها الحكومة منفردة بعد سنوات من سيطرة حركة فتح عليها.

المشهد الفلسطيني الجديد كان مفاجئاً لكل القوى الأخرى ولا سيما في "إسرائيل" والغرب. وكان الاتفاق على مواجهة فوز حماس عبر محاصرة حكومتها واتهامها بالإرهاب ما لم تعترف بـ"إسرائيل".

تنتمي حماس إلى مناخ الإخوان المسلمين في العالم العربي والإسلامي. ومن هذه الزاوية تتقاطع مع فكر الحركة الإسلامية في تركيا بقيادة نجم الدين أربكان.

أفضى انفصال تيار التجديديين في الحركة الإسلامية في تركيا عن الخط الأربكاني في آب/أغسطس 2001 إلى تأسيس حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان مع دور أساسي لعبد الله غول، وهو حزبٌ يمكن القول أنه محافظ ذو طابع إسلامي، وإن نفى مؤسسه ذلك.

عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في خريف 2002، كان الانفتاح على العالم العربي والإسلامي إحدى السمات الأساسية للسياسة الخارجية الجديدة لتركيا ولا سيما مع سورية وإيران والسعودية، مع تقليص ملموس في العلاقات مع "إسرائيل". كان ذلك أول امتحان للخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وإن كان قادة الحزب لا يضعون هذا الانفتاح في خانة التوجهات الإسلامية بالكامل وذلك مراعاة لحساسيات داخلية. غير أن ما شجّع سلطة العدالة والتنمية على عدم التخلي عن هذا التوجه هو أن المسار الأوروبي لتركيا كان يتقدم بقوة مستفيداً من موقف

أنقرة المعارض للاحتلال الأمريكي للعراق، والمنسجم مع مواقف قوى أساسية داخل أوروبا مثل فرنسا وألمانيا. لكن الغرب بمختلف قواه المنقسم حول قضايا عديدة لا ينقسم عندما يتعلق الأمر بالمسألة الفلسطينية. ومع أنه لم يقدم شيئاً للشعب الفلسطيني في عهد "المعتدلين" في السلطة الفلسطينية، فإن الغرب هبّ هبّةً واحدةً ضد حركة حماس رغم أنها وصلت إلى السلطة بانتخابات ديموقراطية.

وجد حزب العدالة والتنمية الفرصة سانحة للقيام بدور مركزي، قد يضاعف في حال نجاحه من التأثير التركي في المنطقة كما يعزز قاعدته الإسلامية في الداخل.

وفي 16/2/2006 فوجئ العالم بأن خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس، قد وصل إلى أنقرة وعقد اجتماعاً مع وزير الخارجية التركية عبد الله غول وموظفين في وزارة الخارجية. وقد كُتب الكثير عن ملابسات هذه الزيارة. لكنها بالتأكيد كانت علامة فارقة على بعض توجهات أنقرة الخارجية.

يمكن ملاحظة ما يلي فيما يتعلق بزيارة مشعل إلى أنقرة:

1. لم يُعرف بدقة من الذي وجه الدعوة إلى مشعل: هل هي الحكومة التركية عبر وزارة الخارجية، أم حزب العدالة والتنمية كحزب، أم أنَّ خالد مشعل هو الذي طلب الزيارة وتمت تلبية طلبه؛ وإن كانت قد تسربت أنباء عن دورٍ في ذلك للدكتور أحمد داوود أوغلو مستشار رئيس الوزراء أردوغان. وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدلّ على أن ارتباكاً وقع فيه حزب العدالة والتنمية ناتج عن عدم تقدير دقيق لما يجب اتباعه.
2. إن برنامج الزيارة الذي كان قد أُعلن قبل ساعات قليلة من وصول مشعل لم يُلتزم به من جانب الحكومة التركية. فاللقاء المقرر مع رئيس الحكومة أردوغان لم يتم. واللقاء مع وزير الخارجية غول لم يتم في مقر وزارة الخارجية، بل في مقر حزب العدالة والتنمية في أنقرة. ثم إن المؤتمر الصحفي الذي عقده مشعل لم يشارك فيه أحد من مسؤولي حزب العدالة والتنمية، كما أزيلت كل الشعارات التي تشير إلى أن المؤتمر الصحفي يقع في مقر العدالة والتنمية.

من الواضح أن خطوة استقبال مشعل في أنقرة حملت انتقادات كثيرة على حزب العدالة والتنمية من جانب معارضيه داخل تركيا و"إسرائيل" والغرب ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد:

1. أساءت طريقة استقبال مشعل في أنقرة إلى حكومة أردوغان قبل أي طرف آخر. إذ أظهرتها أنها مترددة وضعيفة، بل وحتى غير ممسكة بزمام الأمور في الداخل لدرجة تجعلها تحتمل مثل هذه الزيارة، فيما كانت موسكو وطهران تستقبلان مشعل بصورة رسمية وعلى أعلى المستويات.
2. إن طريقة الاستقبال تُظهر حماس كما لو أنها لا تمتلك الشرعية، وفي هذا إساءة إلى نتائج

الانتخابات الديموقراطية وإلى حماس نفسها.

3. في المقابل إن مجرد حصول الزيارة في ذروة محاولات "إسرائيل" والغرب تشديد العزلة على حماس، كان خطوة مهمة جداً لكسر هذه العزلة. فالرسالة التركية وصلت، مؤكدةً أنه لا مناص من الاعتراف بنتائج الانتخابات الديموقراطية.

إلى هنا كانت حكومة العدالة والتنمية منسجمة مع ثوابت السياسة التركية. فالرسائل التي وجهتها أنقرة إلى حماس كانت كذلك لافتة. فالمطلب الإسرائيلي في إعلان حماس اعترافها بـ"إسرائيل" ونبذ العنف قبل التفاوض معها، كان في أساس الرسالة التي أبلغها عبد الله غول إلى خالد مشعل. أي أن الخطوة الأولى يجب أن تأتي من جانب حماس وهو الأمر الذي يتعارض مع الأسس التي انتخبت حماس لأجلها. كما يقدم خدمة مجانية لـ"إسرائيل" من دون أي مقابل. فحتى لو قامت حماس بذلك فما الثمن الذي ستحصل عليه القضية الفلسطينية؟ ولماذا لم تقدم "إسرائيل" شيئاً قبل فوز حماس للسلطة الفلسطينية والتي تعترف بـ"إسرائيل" منذ سنوات؟

لقد حاولت تركيا أن تستغل بوابة حماس للدخول عبرها إلى دور مؤثر في الشرق الأوسط. لذا لعبت دوراً مزدوجاً على خطَّي حماس و"إسرائيل". وهذا لاشك ميزة لتركيا ودورها. لكن المسعى التركي اصطدم بعدم تقديم أي تنازل من أي طرف، فلا حماس قبلت بذلك من دون مكاسب محددة للقضية الفلسطينية، ولا "إسرائيل" وواشنطن أعطتا أيَّة إشارة إيجابية في حال تراجعت حماس عن بعض خطابها السياسي.

وقف الدور التركي عند هذا الحدّ، في ظل عدم استعداد واشنطن لترتيباتٍ تدفع نحو التسوية، ربما لاعتبارات إقليمية متصلة بالأجندة الأمريكية؛ التي تسعى للضغط على إيران وسورية وحزب الله، وحيث لا مكان لأية مهادنات في المرحلة الراهنة.

وقد تعرضت تركيا لضغوط هائلة، أولاً: حتى لا تحصل زيارة خالد مشعل، وثانياً: لإبلاغه بالرسالة "المناسبة"، وثالثاً: بعد انتهاء الزيارة التي لم تؤت أُكلها إسرائيلياً وأمريكياً؛ فكانت الحملة على توجهات حكومة العدالة والتنمية.

في الواقع أن السلوك التركي بعد الزيارة كان مختلفاً عما قبلها. فأصبحت الحركة التركية سواء من حكومة أردوغان أو من المؤسسات التركية الأخرى أكثر حذراً تجاه الحكومة الفلسطينية بزعامة حركة حماس.

لم تنقطع الاتصالات بين حماس والحكومة التركية. وقد اتصل أردوغان برئيس الحكومة الفلسطينية اسماعيل هنية تلفونياً أكثر من مرة، واستمرت الحكومة التركية في استثمار علاقتها بحركة حماس من أجل النفاذ أو الحضور في المنطقة.

لذلك عندما خُطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في 2006/6/25، سارع رئيس الحكومة التركية أردوغان إلى عرض التوسط بين حماس و"إسرائيل" لمعالجة هذه القضية. وطلب أردوغان من رئيس حكومة "إسرائيل" إيهود أولمرت إبداء مرونة في التفاوض مع حكومة حماس[21].

وقد سعت تركيا بكل ثقلها لكي تنجح وساطتها الجديدة، لتعيد تعويم صورتها لدى الرأي العام الإسرائيلي بعد التباسات زيارة مشعل. وبعد فشل الاتصالات مع اسماعيل هنية، قررت حكومة العدالة والتنمية أن تقصد دمشق، حيث زارها كبير مستشاري أردوغان الدكتور أحمد داوود أوغلو، والتقى بالرئيس السوري بشار الأسد ولم يتردد في الالتقاء بخالد مشعل نفسه، وإن بقي الأمر مكتوماً عدة أيام، بل نُفي حصول ذلك في البداية.

وكان اللقاء مع مشعل مؤشراً على رغبة أنقرة الشديدة في إحداث اختراق يحقق للدبلوماسية التركية نجاحاً ولو تطلّب الأمر الالتقاء من جديد مع الرجل الذي فتحت زيارته إلى أنقرة باباً من الضغوط والحملات المعادية على حكومة أردوغان. مع ذلك لم تسفر هذه الجهود عن نتيجة إيجابية وبقي المسعى التركي حُلماً ضائعاً.

غير أن ما يلفت النظر في العلاقات التركية الفلسطينية أن حكومة العدالة والتنمية أُخذ عليها أنها دعت خالد مشعل إلى أنقرة، فيما هو لا يحمل أية صفة رسمية في السلطة الفلسطينية. وربما يعود ذلك إلى أنه دُعي في فترة لم تكن قد تحددت بعدُ معالم حاسمة عربياً ودولياً في التعامل مع حركة حماس، كما لم تكن قد تشكلت الحكومة الفلسطينية. لكن يختلف الأمر في حالة اسماعيل هنية. إذ على الرغم من صفته الرسمية المستمدة من شرعية شعبية عبر انتخابات ديموقراطية، فإن حكومة العدالة والتنمية لم توجّه إليه أية دعوة رسمية لزيارة تركيا منذ تكليفه رئاسة الحكومة في 2006/2/21 وطوال العام 2006. أما تفسير ذلك فقد يكون في الرغبة في عدم استعداء واشنطن و"إسرائيل" على سلطة العدالة والتنمية. خصوصاً بعد أن ظهرت ردود الأفعال الشديدة على زيارة مشعل، وأخذ تطبيق الحصار على حكومة حماس مجراه.

لكن ذلك لم يخدم نضال حماس من أجل فك الحصار الأمريكي الإسرائيلي عليها. فموقف حكومة أردوغان في عدم دعوة هنية إلى أنقرة كان مساعداً للرئيس التركي أحمد نجدت سيزير للقيام بسابقة خطيرة وسلبية تجاه الشعب الفلسطيني، عندما زار فلسطين والأراضي المحتلة في 7-2006/6/8، والتقى رئيس السلطة محمود عباس من دون أن يلتقي رئيس الحكومة اسماعيل هنية.

ورغم أن سيزير "حسّاس" جداً تجاه كل الاتجاهات الإسلامية ولا سيما داخل تركيا وحزب العدالة والتنمية تحديداً، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون مبرراً مقنعاً لعدم التقائه برئيس حكومة حماس المنتخبة ديموقراطياً، أما اعتبار سيزير حركة حماس بأنها حركة "إرهابية" تستهدف المدنيين فهذا

يستدعي معاملة "إسرائيل" بالمثل، لأنها تحتل أراضٍ عربية، حيث إن الاحتلال هو أسوأ أنواع الإرهاب.

إن زيارة سيزير من دون التقائه مع هنية شكّلت إساءة لخيار الشعب الفلسطيني وللديموقراطية الفلسطينية ولصورة تركيا، إذا كانت تبحث عن موطئ قدم وثقة لدى الشعب الفلسطيني تحديداً والشعوب العربية عموماً. كما أنّ عدم استقبال حكومة العدالة والتنمية لهنية هو الوجه الآخر لعدم التقاء سيزير معه.

وبذلك فإن تركيا بمختلف أجنحتها لا توفر، كما أظهرت التطورات، الشروط الموضوعية كطرف محايد قابل لممارسة دور مؤثر وفاعل. ولا يزال العامل الأمريكي – الإسرائيلي أساسياً في تحديد أسقف التحركات التركية على الأقل في المسألة الفلسطينية.

لا يشك أحد في صدق نوايا قادة حزب العدالة والتنمية تجاه دعم قضية الشعب الفلسطيني. وهم انطلقوا منذ تسلمهم السلطة في محاولة تجسيد هذا الهدف بأكثر من وسيلة مباشرة أو غير مباشرة. لكن الضغوطات التي واجهوها من أكثر من جهة أظهرت أنه دون تجسيد هذه النوايا العديد من الصعوبات. وقد وضعتهم هذه الضغوط بين خيار المضي في قناعاتهم وتحمل مسؤولية ذلك إلى النهاية مهما كان ثمن ذلك، وإما الانكفاء في انتظار ظروف أكثر مواءمة. وعلى ذلك فإن:

1. القناعة السائدة حالياً أن التغيير في السياسات التركية الداخلية والخارجية يحتاج إلى وقت طويل، وأن الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية والبالغة خمس سنوات غير كافية لاستكمال التغيير، وأن الحزب يحتاج لولاية ثانية من خمس سنوات تبدأ مع الانتخابات النيابية العامة المقررة في خريف سنة 2007. وفي انتظار ذلك، فمن غير المتوقع أن يتغيَّر الموقف التركي الحذر من التواصل مع حماس، في حال كانت لاتزال في السلطة.
2. ظهر لحزب العدالة والتنمية بالممارسة أنه لا يمكن له بسهولة تغيير "ثوابت" أرستها الدولة الكمالية على امتداد عقود. لذلك كان هذا التراجع من جانب العدالة والتنمية عن بعضٍ من سياسة الانفتاح التي انتهجها لدى وصوله إلى السلطة.
3. من هذه الثوابت، العلاقة العسكرية لأنقرة مع "إسرائيل"، والمتمثلة في اتفاقيات التدريب المتبادل والمناورات المشتركة والإنتاج والتطوير الصناعي المشترك وما إلى ذلك. وأنقرة لا يمكن إلا أن تأخذ هذا العامل في الاعتبار.
4. إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الأساسي لتركيا في معظم القضايا ذات الصلة بالمعسكر الغربي، مثل اليونان وقبرص وأرمينيا. ولذلك ترى تركيا أنه لمواجهة اللوبيين الأرمني واليوناني في الكونجرس الأمريكي، فلا مناص من تحسين العلاقة مع اللوبي اليهودي. ومفتاح هذا اللوبي هو في استمرار إقامة علاقات جيدة مع الدولة العبرية.

5. تمثّل حماس بالمعنى الشائع الاتجاه الأصولي الديني في الإسلام. وهو توجه يحاربه بشدّة التيار الكمالي المتشدد في تركيا، والذي تمثله المؤسسة العسكرية، ورئيس الجمهورية، ومؤسسات الدولة الأخرى، ومنها مجلس التعليم العالي والقضاء. هذه القوى تسعى بكل قواها لوضع العراقيل أمام أي تواصل بين أي طرف تركي وأي طرف إسلامي أو حتى عربي. وفي مواجهة السياسة الجديدة لحزب العدالة والتنمية، مارس هؤلاء كل أنواع الضغوط على أردوغان إلى درجة التهديد بانقلاب عسكري.

لقد غيّر حزب العدالة والتنمية اتجاه البوصلة التركية الرسمية (البوصلة الشعبية متعاطفة تماماً) تجاه القضية الفلسطينية. وبعدما كانت في اتجاه واحد نجح الحزب في تعزيز البعدين العربي والإسلامي من هذه البوصلة رغم الثوابت المزمنة لأنقرة.

ففي العام 2006 تعددت مناسبات جمع التبرعات للشعب الفلسطيني في تركيا وشاركت في بعضها أحياناً 91 منظمة أهلية[22]، وتعددت التظاهرات الداعمة للقضية الفلسطينية ولا سيما بعد الاعتداءات على قطاع غزة في إثر اختطاف الجندي الإسرائيلي في أواخر حزيران/ يونيو. حيث دعا حزب السعادة التركي إلى تظاهرة مليونية في اسطنبول في 2006/7/9 للتنديد بالممارسات الوحشية الإسرائيلية[23]. ومع اشتداد العدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان استقال العديد من النواب الأتراك من عضوية لجنة الصداقة البرلمانية التركية – الإسرائيلية[24]. وتعكس استطلاعات الرأي دائماً كراهية الأتراك لـ"إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية.

إن تحولات تركيا في عهد العدالة والتنمية تجاه العرب وفلسطين تعتبر، قياساً إلى السياسات السابقة، إنجازاً غير مسبوق. ولعل انتقادات أردوغان للممارسات الإسرائيلية تفوق بأضعاف انتقادات بعض العرب، بحيث كان أردوغان في هذا المجال أكثر "عروبة" من بعض الزعماء العرب. ولم تكتف تركيا بالانتقادات اللفظية. ففي موازاة حرب الإبادة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، لم تتوان في المبادرة بشتى الطرق لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

وقد نشرت الصحف التركية في 2006/1/6، أنه قد تمَّ التخطيط والمباشرة في إنشاء منطقة صناعية قرب معبر إيريز. وقد وُقِّع الاتفاق مع السلطة الفلسطينية في 2006/1/4 ومع "إسرائيل" في اليوم التالي. وجاء المشروع بتمويل وإدارة اتحاد الغرف والتجارة التركية وبكلفة تقارب المائة مليون دولار، وهو يسعى إلى إقامة منطقة صناعية تشغّل ما بين 6–10 آلاف عامل فلسطيني. وقد بدأ خلال الربيع بناء منشآت هذه المنطقة، لكن الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة والتي تلت خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، لم توفر منشآت منطقة إيريز الصناعية التي سوّتها الدبابات الإسرائيلية بالأرض. ولا يُعرف حتى الآن ما الذي سيكون عليه مستقبل هذه المنطقة التي يطلقون عليها "طفلة أردوغان" كتعبير عن دعم تركيا للشعب الفلسطيني[25].

إذا كان بإمكان تركيا العدالة والتنمية القيام بجهود تعكس التزاماً أكبر وأقوى بقضية الشعب الفلسطيني، فمن الضروري في الوقت نفسه تفهم الظروف التاريخية والسياسية التي ورثها حزب العدالة والتنمية، وإدراك المعادلات الداخلية التي لا تتيح حرية حركة كاملة للحكومة المنتخبة تجاه المؤسسات القائمة.

فحكومة العدالة والتنمية واصلت الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الموقعة مع "إسرائيل"، كما حضرت الاجتماعات الأمنية الثنائية أو المتعددة بمشاركة أمريكا وبريطانيا وغيرهما.

واستمرت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وقارب حجمها ما كان عليه في سنة 2005. إذ ازداد حجم الصادرات التركية إلى "إسرائيل" من مليار و221 مليوناً و100 ألف دولار في 2005، إلى مليار و272 مليوناً و700 ألف دولار في 2006. أما الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا فانخفض حجمها من 903.2 مليون دولار في 2005، إلى 859.3 مليون دولار في 2006[26].

لكن الخطوة الأهم وذات الدلالة كانت الشروع في تهيئة الشروط اللازمة لأوسع تعاون على صعيد الطاقة، حيث تُعدّ تركيا نفسها لتكون ممراً للنفط والغاز الطبيعي من أكثر من مصدر من روسيا وقزوين وإيران والعراق إلى أوروبا و"إسرائيل" وغيرهما. وفي هذا المجال كان العام 2006 عام توقيع اتفاقية لمد خط أنابيب من ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط إلى "إسرائيل" لنقل النفط والغاز الطبيعي. وقد وقّع وزيرا طاقة البلدين الاتفاق في 2006/12/15، ويهدف إلى نقل الغاز الطبيعي والنفط في مرحلة أولى إلى ميناء عسقلان ومنه عبر خط أنابيب قائم إلى إيلات، ومن ثم إلى أسواق الهند وشرق آسيا[27].

ولم تعترض تركيا على قرارٍ للأمم المتحدة في اعتبار 27 كانون الثاني/ يناير من كل عام يوماً للاحتفال بذكرى المحرقة اليهودية فحسب، بل دعمت صدور القرار ووقّعت في مطلع العام 2006 عليه لتكون ملزمة بتنظيم نشاطات سنوية بهذه المناسبة. وتركيا تتبع عادة سياسة مؤيدة للوبي اليهودي في العالم لأنها ترى فيه ولا سيما في الولايات المتحدة عضداً في مواجهة اللوبيين الأرمني واليوناني خصوصاً في الكونجرس بمجلسيه.

راوحت السياسة الفلسطينية لتركيا عام 2006 في السير على حدّ السكين بين المحافظة على حدٍّ أدنى من التعبير الحذر عن الهوية الإسلامية، وبين حصر الموقف الأمريكي السلبي من حكومة أردوغان في حدّه الأدنى عشية الانتخابات الرئاسية التركية في أيار/ مايو 2007 والانتخابات النيابية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007. وعلى هذا لا يتوقع أن تتغير هذه السياسة على الأقل في بعدها الحذر تجاه حكومة حماس قبل اكتمال الاستحقاقين المذكورين عام 2007 وفي ظل استمرار سياسة جورج بوش المتشددة في العراق والمنطقة ضد مناوئيه.

كان لعلماء المسلمين وقيادة الحركات الإسلامية دور كبير في السعي لدعم الشعب الفلسطيني وفك الحصار عنه وعن حكومة حماس. يظهر في الصورة من اليمين رمضان شلح، وزعيم الجماعة الإسلامية في باكستان قاضي حسين أحمد، والشيخ يوسف القرضاوي، وخالد مشعل. (رويترز)

حافظت تركيا على علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع "إسرائيل"، على الرغم من المحاولات الخجولة لحزب العدالة والتنمية الحاكم تحسين علاقته مع الفلسطينيين والعالم الإسلامي. الصورة لوزيري خارجية البلدين في مؤتمر صحفي في أنقرة في 2006/5/29. (ا ف ب)

دعمت إيران بقوة حركة حماس وحكومتها. الصورة لمرشد الثورة الإيرانية آية الله خامنئي يستقبل خالد مشعل في طهران في 2006/2/20. (رويترز)

لعبت منظمة المؤتمر الإسلامي دوراً متواضعاً في الشأن الفلسطيني، عكس حالة الضعف والانقسام وسط أعضائها. في الصورة أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، يحاول أن يقوم بالوساطة لوقف الاقتتال بين فتح وحماس، في 2006/12/19. (رويترز)

ثالثاً: إيران

مع وصول محمود أحمدي نجاد إلى رئاسة الجمهورية في إيران في صيف سنة 2005 اشتد الاهتمام الدولي بالمواقف الإيرانية الرسمية من القضية الفلسطينية ومن "إسرائيل". فمنذ ذلك التاريخ وتصريحات الرئيس الجديد في الأوساط الإيرانية والدولية تتسم بالتشدد تجاه هاتين المسألتين. فهو يدعو من جهة إلى الالتزام التام بدعم الشعب الفلسطيني وحقه في استرجاع أرضه وديارِه، وهو يشكك من جهة ثانية في استمرار بقاء الدولة العبرية، ويعتبر "إزالتها من الوجود أمراً محتوماً، وأن أيامها باتت معدودة، وأن شعوب العالم ستفرح بهذا الزوال لدولة نشأت على الأكاذيب والعدوان"[28]. وقد ثارت ثائرة العالم الغربي على هذه التصريحات. ثم جاءت دعوة أحمدي نجاد إلى إعادة البحث في أمر "المحرقة" لتزيد من الغضب الدولي عليه خاصة بعد إصراره على عقد مؤتمر دولي في طهران في 11/12/2006 لبحث تلك القضية التاريخية، وما لحق بها من مبالغات، وما نسج حولها من أساطير. حتى إن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت اعتبر المؤتمر "مثيراً للاشمئزاز"[29]. أما رئيسة البرلمان داليا إيتسيك فوصفت أحمدي نجاد بأنه "متخلف ويريد مواصلة نهج هتلر". ودعت رؤساء البرلمانات في العالم إلى "إصدار قانون يجعل إنكار المحرقة مخالفة جنائية"[30].

اغتنم الكثيرون تصريحات الرئيس الإيراني ومواقفه من "إسرائيل" ليربطوا بين حصول إيران المزعوم على "القنبلة النووية" وبين التهديد الذي ستتعرض له دولة "إسرائيل"، التي يدعو أحمدي نجاد إلى زوالها. وهو ما يحتم على المجتمع الدولي منع إيران بكل الوسائل من استكمال برنامجها النووي.

الجانب الآخر من التحريض ضد البرنامج النووي الإيراني، استند إلى إمكانية تزويد إيران للحركات الأصولية الإسلامية (مثل حماس وحزب الله...) بالقنابل النووية التي قد تستخدم ضد الدول الغربية وضد "إسرائيل". وتذهب بعض الدراسات إلى البحث التفصيلي في مشروعية استخدام هذا السلاح من وجهة النظر الإسلامية، بعدما تجاوز المسلمون "الاجتهاد التقليدي"، وباتوا أكثر استعداداً لتبرير ما يُسمى "العمليات الانتحارية" وقتل المدنيين من دون أي تردد، استناداً إلى ذرائع دفاعية، ينشغل المسلمون المعاصرون اليوم في تبريرها عبر تأويل تراثهم الديني، للتحقق من كيفية وأوان استخدام القنبلة النووية[31].

إذن، يمتد الخوف من البرنامج النووي الإيراني إلى احتمال وقوعه في "أيد إسلامية" غير حكومية، لا يضيرها "التفجير الانتحاري" الذي يشهده العالم كظاهرة اتسع انتشارها في العقدين الأخيرين. وهي بهذا المعنى ظاهرة مستجدة تماماً وغير منتظرة[32]. وها هو رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت يحذر في أثناء لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من وقوع السلاح النووي في "أيدي الإرهابيين المناوئين لإسرائيل"[33].

ولا شك أن لهذا التحريض ضد إيران، وما يمكن أن تزود به الحركات الإسلامية من سلاح

تقليدي أو غير تقليدي، مُسوّغاتُه التي يمكن الاستناد إليها إسرائيلياً ودولياً.

فقد حافظت إيران طوال السنوات الماضية على موقفها الثابت إلى جانب الشعب الفلسطيني وحركات المقاومة ضد "إسرائيل" ورفضت الاعتراف بهذا الكيان. وقد تعرضت بسبب ذلك إلى الاتهام بدعم "الإرهاب". وكان شرط التخلي عن هذا الدعم هو المطلب الأمريكي الدائم في أي مشروع للتفاوض مع إيران، أو لاستئناف العلاقات معها. وقد بلغ هذا الموقف الإيراني من فلسطين ذروته مع الرئيس أحمدي نجاد. فها هو يحرص في أثناء زيارته دمشق وبعد لقائه جميع قادة المنظمات الفلسطينية على إعلان "دعم بلاده الكامل لخيار المقاومة"[34]. كما تعهد الرئيس الإيراني بمواصلة دعم بلاده لحماس "لتحرير كل الأراضي المحتلة، والوقوف بجوار الفلسطينيين في هذا الطريق"[35].

لذا يصبح هذا الموقف الإيراني الثابت من القضية الفلسطينية، الذي لا يمل الرئيس الإيراني من تكراره، ذريعة مناسبة لفرضية انتقال "السلاح النووي" إلى المنظمات الفلسطينية التي تقاتل "إسرائيل"؛ مما يعني أن على "إسرائيل" ومعها الولايات المتحدة والعالم قطع الطريق على هذا التهديد قبل أن يتحول إلى حقيقة واقعية، بكل السبل الممكنة ومن بينها الخيار العسكري. وهكذا شكلت إيران، بخلاف السنوات السابقة، محور "مؤتمر مكافحة الإرهاب" الذي اختتم في هرتسليا، حيث اعتبر مستشار شؤون مكافحة الإرهاب شلومو موفاز Shlomo Mofaz "أن إيران لا الفلسطينيين، هي التي تشكل خطراً استراتيجياً لأنها يمكن أن تهدد وجود إسرائيل"[36].

أما القضية الأخرى التي ستسلط الضوء على العلاقة بين إيران والقضية الفلسطينية طوال سنة 2006، فهي فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 25/1/2006. فقد أدى هذا الفوز المفاجئ بالنسبة إلى الكثيرين إلى إرباك كبير في السياسات العربية والدولية تجاه هذا الواقع الجديد، الذي سيسمح لحركة حماس وحدها بأن تشكل الحكومة الفلسطينية، وبأن تكون شريكاً كاملاً في إدارة السلطة الفلسطينية. وقد قلب هذا الفوز كل الحسابات التي بُنيت على ما بعد رحيل ياسر عرفات، على أساس أن "السلام" سيكون أكثر يسراً وسهولة بعد غيابه. فأتت حركة حماس لتزيد الأمور تعقيداً بسبب إصرارها على استمرار المقاومة، ورفض الاعتراف بـ"إسرائيل"، وعدم التفاوض المباشر. وهكذا وجد العالم نفسه أمام "مشكلة" جديدة في فلسطين لا يعرف كيف يحلها، وهو الذي شجع على الديموقراطية وعلى إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة، فأتت هذه الانتخابات بقوى ليست مرغوبة لا بالنسبة إلى الولايات المتحدة ولا بالنسبة إلى "إسرائيل". لذا تحول القرار الدولي من البحث عن التسوية الممكنة إلى البحث عن حصار حركة حماس، وإرغامها على تبديل ثوابتها وأولوياتها.

وبدلاً من أن يتحول فوز حماس إلى قوة دفع لحضورها في الساحتين العربية والإسلامية، حاول بعض هذه الدول أن يجعل من هذا الفوز طوقاً على الحركة وعبئاً عليها. وبعدما كانت

الدعوات توجه إلى حماس وتلقى وفودها الترحيب في الدول العربية، تغير هذا الوضع بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية، ولم توجه أي دعوة رسمية من الدول العربية (باستثناء قطر) لرئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية[37].

إلا أن إيران لم تتردد في الإعلان عن تأييد حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات وتشكيل الحكومة الفلسطينية. ولم ينقض شهر على هذا الفوز حتى استقبلت العاصمة الإيرانية وفداً من حركة حماس برئاسة خالد مشعل في 2006/2/19. وتزامنت هذه الزيارة مع مصادقة البرلمان الإيراني على تشكيل لجنة دعم الثورة الإسلامية في فلسطين[38]. وأوضح مساعد رئيس الجمهورية الإيرانية "أن وظيفة الشعوب العربية والإسلامية هي الدفاع عن الشعب الفلسطيني وتقديم المساعدة والعون له للاستمرار في طريق المقاومة". وأكد على استمرار الدعم الإيراني لحماس "حتى تحقيق آمال وطموحات الشعب الفلسطيني..."[39]. كما وعدت الحكومة الإيرانية خالد مشعل بتقديم نحو 250 مليون دولار لتعويض قطع المساعدات الأمريكية والأوروبية[40]. في حين أعلن علي خامنئي مرشد الثورة بعد لقائه خالد مشعل في طهران أن "انتصار حماس هو تحقيق للوعد الإلهي بالانتصار للمجاهدين... إن جميع الأبواب قد أغلقت في وجه الفلسطينيين، ولم يبق إلا باب واحد هو باب الجهاد... إن انتصار حماس مرهون بالمقاومة وبالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني". وأشاد مرشد الثورة بمواقف حماس وخالد مشعل، قائلاً "إنها مواقف مبدئية وصحيحة..."[41].

وعندما استقبلت طهران لاحقاً رئيس الوزراء اسماعيل هنية في 2006/12/7، دعا شمعون بيريز إلى طردها من الأمم المتحدة، كما دعا عضو الكنيست عن الليكود يوفال شتاينتس إلى طرد القيادة الفلسطينية خارج البلاد[42]. لكن هنية أعلن أن زيارته "حققت دعماً تقارب قيمته 250 مليون دولار، وعدداً من المشاريع التي تشكل دعماً مالياً واقتصادياً مباشراً للحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، منها تخصيص مبلغ 120 مليون دولار كدعم مالي لسنة 2007". وقال إن إيران تبنت صرف رواتب الموظفين في ثلاث وزارات من وزارات السلطة الفلسطينية، ودفع مستحقات الأسرى وأهاليهم لمدة ستة أشهر، بتكلفة 45 مليون دولار. وأضاف هنية إن إيران تبنت 100 ألف عامل فلسطيني بواقع 100 دولار لكل عامل شهرياً ولمدة ستة أشهر قادمة، ما يعني مبلغاً يصل إلى 60 مليون دولار. أما الصيادون الذين حرموا من نزول البحر منذ شهور فقد تم أيضاً تبني ثلاثة آلاف صياد، بواقع 100 دولار لكل منهم، ولمدة ستة أشهر بقيمة 1.8 مليون دولار. كما تعهدت إيران ببناء قصر الثقافة الفلسطيني وإنشاء مكتبات وطنية بقيمة 15 مليون دولار، وترميم ألفي منزل مدمر بقيمة إجمالية تصل إلى 20 مليون دولار[43].

لم تكد حماس إثر زيارة إيران، تفتح كُوَّة في جدار الحصار المالي والسياسي الذي فرض عليها بعد فوزها في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة الفلسطينية، حتى تعرضت إلى حملة واسعة من التشكيك والاتهامات، ساقتها أوساط مختلفة إسرائيلية وعربية وفلسطينية، تروج "لتبعية

حماس لإيران وتنفيذ مخططاتها" تارة، وبأنها "تريد تحويل السلطة إلى نسخة طبق الأصل عن إيران" تارة أخرى. فأعربت مصادر سياسية وأمنية إسرائيلية في تل أبيب عن "قلقها البالغ من التقارب بين إيران وحركة حماس". وقالت هآرتس إن رؤساء الأجهزة الأمنية في الدولة العبرية عقدوا سلسلة من الاجتماعات المكثفة لتقييم العلاقة الثنائية بين طهران وحماس، وتوصلوا إلى أن النظام الحاكم في طهران يسعى إلى اتفاقية استراتيجية مع حماس... وأن التقارب بين طهران وحماس هو خطوة تَحدٍّ من قبل حركة حماس، على خلفية الارتياح العام في حماس من أنها تمكنت من تقليل الأضرار الناجمة عن الحصار على الشعب الفلسطيني[44]. وقال متحدث باسم الخارجية الأمريكية: "إذا قبلت حماس مساعدات مالية من إيران فسيبين ذلك عدم نيتها نبذ الإرهاب"[45]. وهاجم سفير "إسرائيل" في الأمم المتحدة، دان غيلرمان Dan Gillerman، بكلمات شديدة اللهجة ما أسماه محور إيران وسوريا وحماس واصفاً إياه "بالوباء الجديد، الذي يضع بذور الحرب العالمية الأولى في القرن الحادي والعشرين"[46]. وقد دمجت الدوائر الأمريكية والإسرائيلية بين الحملة على إيران والحملة على حماس على أساس "اقتراب" إيران من الأراضي الفلسطينية، و"التزام" حماس بتأسيس دولة على الخط الإيراني في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية[47].

تنبغي الإشارة أيضاً إلى قراءات أخرى لعلاقة حماس بطهران بعد فوزها في الانتخابات، وتشكيل الحكومة الفلسطينية. فيكتب عاموس جلبوع Amos Gilboa في معاريف عن إيران التي ستملأ الفراغ المالي للحكومة الفلسطينية، إذا لم تحول "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأموال... لكنه يشكك في "تبعية" حماس لإيران، لأن حماس "حافظت على استقلالها، وكان برنامج عملها يخالف برنامج إيران مخالفة تامة"[48]. كما اعتبرت الاستخبارات الإسرائيلية وبعض المحللين والدبلوماسيين الغربيين أن "الحديث عن علاقة وثيقة محتملة بين حماس وطهران سابق لأوانه ومبالغ فيه". ويستدل هؤلاء المحللون على ذلك بموقف حماس التقليدي "الرافض لأي تأثير خارجي والمتمسك بأجندة وطنية". ويذهب أنات كورز Anat Kurz من مركز جافي للدراسات الاستراتيجية Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS) إلى ذلك أيضاً، معتبراً أن حماس "هي قبل كل شيء حركة وطنية وفلسطينية قبل أن تكون إسلامية. ولذا فإن أي اقتراب مبالغ فيه مع إيران يمكن أن يفقد حماس موقعها الثابت على الساحة السياسية الفلسطينية"[49].

وهكذا تعرضت حماس لسيل من الاتهامات والانتقادات بسبب زيارتي مشعل وهنية إلى طهران. وتركزت تلك الاتهامات على تحول حماس إلى "أداة" بيد إيران، وأنها سوف تشكل بهذا التحالف تهديداً خطيراً للدولة العبرية. لكن ثمة من ذهب من المحللين الأمنيين والسياسيين الإسرائيليين إلى أن هذا "التحالف" مبالغ فيه لأن حماس حريصة على رفض أي تأثير خارجي.

ومن جهة أخرى، فقد شكل فوز حماس في الانتخابات صدمة للدوائر الأمريكية التي كانت

تخطط "لشرق أوسط جديد" يخلو من حركات العنف و"الإرهاب" التي تهدد المصالح الأمنية والاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية. وقد اعتبرت واشنطن أن احتلالها العراق كان المقدمة الضرورية لولادة هذا الشرق الجديد، وأن القرار 1559 الذي أخرج القوات السورية من لبنان بعد اغتيال الرئيس الحريري هو الخطوة الثانية "لولادة الديموقراطية". وكان المسؤولون الأمريكيون يرددون دائماً أن عليهم حماية الحكومات الضعيفة والهشة في الشرق الأوسط، أو ما يسمونه "الديموقراطيات الفتية" في كل من العراق ولبنان وفلسطين. لذا عندما فازت حركة حماس، وأوكل إليها مهمة تشكيل الحكومة الفلسطينية، تعثر عقد الحكومات التي تريد الولايات المتحدة دعمها، وتحول الاهتمام الدولي إلى كيفية ممارسة الضغوط والحصار على حماس. وأعلنت الإدارة الأمريكية أن مواجهتها لحماس هي جزء من مواجهة "محور المتطرفين" الذي يضم سورية وإيران وحماس وحزب الله. وكان المطلوب دولياً وحتى عربياً توجيه الاتهام إلى هذا المحور لمنعه من "تعطيل السلام" والاستقرار في الشرق الأوسط. وهكذا تم الربط بين حماس وبين إيران في المنظور الأمريكي على أساس أنهما جبهة واحدة ضد المشروع الأمريكي. ولذا عندما اتهم الأردن حركة حماس بتهريب أسلحة إلى "داخل البلد" فقد ربط مصدر هذا التهريب بإيران عبر الحدود السورية[50]، علماً بأن حاجة حكومة حماس إلى الانفتاح الخارجي ولا سيما على محيطها العربي والإسلامي، يجعل إقدامها على عمل من النوع الذي تدعيه المخابرات الأردنية "انتحاراً بكل المقاييس"[51].

وفي سياق الإيحاء والتهويل من أنّ تشكيل محور جديد من حماس وإيران سيشكل خطراً حقيقياً على "إسرائيل"، نشرت معاريف في 2006/2/10 مقالاً لبن كسبيت Ben Caspit، يتحدث فيه عن التغير في طبيعة الجبهات التي تحيط بـ"إسرائيل" وتهدد أمنها. فبالنسبة إليه "لم تعد الجبهة الشرقية التاريخية موجودة. وعلى إسرائيل أن تقبل بالجبهة الشرقية الجديدة: إيران، وسوريا، وحزب الله وحماس. وهي أربعة أيد تخرج من جسم واحد وتتلقى الأوامر والتعليمات من رأس واحدة لتلك الأفعى الساكنة في طهران"... أما الاقتراح المناسب للتعامل مع هذه الجبهة على المستوى الفلسطيني، فهو بالنسبة إلى بن كسبيت: "الانفصال التام عن الفلسطينيين. وإذا كان الشعب الفلسطيني قد اختار حماس، فهذا ما يستحقه". وفي المشاورات بين قادة الأجهزة الأمنية، يقترح دان حالوتس عدم دفع 300 مليون شيكل شهرياً (نحو 68 مليون دولار)، وهي مستحقات الفلسطينيين من الضرائب التي يجمعها الإسرائيليون، لأنهم "سيُشيِّدون بها مدارس التوجيه العقائدي المتطرفة. هذا لن يكون ولن نساعد عليه لأن هذا سيكون محوراً واصلاً بين طهران، دمشق، بيروت، وغزة، وعليه فلا بد من تحطيمه هنا والآن"... ويضيف حالوتس أن "علينا أن ننظر إلى حماس ونتعامل معها كما لو أننا نتعامل مع إيران"[52].

ومن جهة أخرى، فإن نجاح حماس في فك طوق العزلة، والتواصل مع طهران زاد من مخاوف أمريكا من قدرة حماس على الاستمرار وإنجاح التجربة، وكان ذلك أحد دوافع القرار الأمريكي

بشن الحرب، عبر "إسرائيل"، على لبنان في تموز/ يوليو 2006 للقضاء على مقاومة حزب الله، أحد أهم حلفاء حماس وطهران. ما يعني في المنظور الأمريكي ومن يؤيده القضاء مبكراً على "الحلف المحتمل" بين هذه القوى "الراديكالية" التي "تمنع الاستقرار والسلام" في الشرق الأوسط. وهكذا لم تفصل واشنطن أبداً حتى بعد فشل تلك الحرب في القضاء على حزب الله، بين رؤيتها للملف الإيراني وللملف الفلسطيني. فالتقدم على المسار الفلسطيني الإسرائيلي يسمح لواشنطن بتشكيل ائتلاف قوي ضد إيران و"الإرهاب" العالمي[53].

إلا أن ثمة من تحدث عن مخاوف إسرائيلية من هذا الربط بين الملفين الإيراني والفلسطيني، فما تريده أطراف "الاعتدال" العربي هو "حلٌّ مُرْضٍ للقضية الفلسطينية يحد من راديكالية إيران تجاه هذه القضية، في الوقت الذي لا تبدو فيه إسرائيل على استعداد لتقديم هذا الحل"[54]. ولا يبدو في المدى المنظور ما يبرر هذا "القلق" الإسرائيلي. فالولايات المتحدة، وخاصة إدارة المحافظين الجدد لم تمارس أي ضغوط على "إسرائيل" لتقديم أي نوع من التنازلات تمهيداً "لحل" المشكلة الفلسطينية. وما حصل هو العكس تماماً. فقد أيدت واشنطن كل السياسات الإسرائيلية الأمنية والسياسية والعسكرية، بما فيها جدار الفصل العنصري.

كانت سنة 2006 بالنسبة إلى القضية الفلسطينية هي سنة حركة حماس التي استطاعت الثبات وعدم التراجع. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى إيران التي استمرت على ثباتها من القضية الفلسطينية ومن دعم حماس. حتى إن مواقف الرئيس الإيراني أحمدي نجاد من لا شرعية وجود "إسرائيل" وحتمية زوالها، فاقمت من الهجوم السياسي والإعلامي الغربي على إيران. وبموازاة ذلك كانت سنة 2006 هي سنة الضغوط على حماس وطهران. وتبدو الإدارة الأمريكية مستمرة في النهج نفسه. وهي تريد من العرب أن يجعلوا من إيران عدوهم الأول بدلاً من "إسرائيل"، سعياً إلى تطويق إيران وحلفائها، وإضعاف مكانتهم. فهل ستنجح واشنطن في استراتيجيتها هذه؟

يجيب ريتشارد هاس Richard Haass، رئيس مجلس العلاقات الخارجية (وهو أحد مراكز الدراسات والتفكير في الولايات المتحدة الأمريكية) في مقالته الشهيرة في الفورين أفيرز Foreign Affairs بالقول "إن العصر المقبل سيتميز بتأثير ضعيف للاعبين الخارجيين في مقابل تنامي دور القوى الداخلية". ويعتبر هاس أن "الثورة الإسلامية في إيران أطاحت بدعائم السياسة الأمريكية في المنطقة، وأن ما أسهم في فقدان واشنطن نفوذها في المنطقة هو انهيار عملية السلام، وفشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، وضعف خليفة ياسر عرفات، وصعود حماس، والنزعات الإسرائيلية الأحادية". ويرى هاس أن إيران ستصبح قوة تأثير كبيرة في المنطقة، وأن الدولة العبرية تبدو في وضع أصعب مما كانت عليه قبل حربها الأخيرة على لبنان. كما أن وضعها سيكون قابلاً للتدهور إذا طورت إيران أسلحة نووية. ولا يرى هاس في الأفق أي توجه نحو عملية سلام حقيقة[55]. لذا يبدو وبحسب ريتشارد هاس أن "الشرق الأوسط الجديد" لن يكون كما تريده الولايات المتحدة و"إسرائيل"، بل سيكون كما يريده خصومهما.

رابعاً: باكستان

تبنى نظام الحكم في باكستان الخط العام للأنظمة العربية والإسلامية القريبة من الولايات المتحدة فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. ولذلك فقد استمر في اعتماد السياسات الرسمية المعلنة في دعم القضية الفلسطينية، والمطالبة بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وإنشاء دولتهم المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعودة اللاجئين. ومن جهة أخرى، أخذت تظهر إلى العلن منذ 2005 الاتصالات الرسمية الباكستانية – الإسرائيلية والتي قوبلت بمعارضة شعبية واسعة. ويرى نظام الحكم بزعامة برويز مُشرّف أن علاقاته بـ"إسرائيل" تفيده في تطوير علاقاته بالولايات المتحدة والحصول على دعمها، كما تفيد في تحقيق منافع اقتصادية وعسكرية، خصوصاً في ضوء تنافسه مع الهند، وفي ضوء تنامي العلاقات الهندية – الإسرائيلية. لكن الحكومة الباكستانية تتعامل مع الموضوع بالكثير من الحذر الذي يأخذ في حسبانه عدداً من الاعتبارات المتداخلة.

لذلك فقد رحبت تسنيم أسلم، الناطقة باسم وزارة الخارجية الباكستانية بالمرحلة التي سَتَلي الانتخابات، وفوز حماس بالسلطة. ونقلت وكالات الأنباء عن أسلم أن "الحكومة والشعب في باكستان يرحبون بإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، والتي كانت سلمية، ولم تشهد أي أحداث عنف على الإطلاق. هذه هي الديموقراطية بشكلها العملي والتي نرحب بها، ونأمل أن تؤدي نتائج الانتخابات إلى الاستمرار في عملية السلام في الشرق الأوسط". لكن التصريح نفسه لم يتضمّن أية تهنئة لحماس على فوزها في الانتخابات[56].

استمرت العلاقة مع الجانب الفلسطيني سنة 2006 على شكلها الرتيب، ولم تحدث تطورات مهمة سوى زيارة محمود الزهّار وزير الخارجية الفلسطيني في حكومة حماس إلى إسلام أباد في 7–2006/6/8، حيث أعلنت الحكومة الباكستانية تبرعها بمبلغ ثلاثة ملايين دولار دعماً للشعب الفلسطيني، وتعهدت ببناء السفارة الفلسطينية في إسلام أباد على نفقتها، إضافةً إلى زيادة عدد المقاعد الممنوحة للطلبة الفلسطينيين في الجامعات الباكستانية[57].

وفي 2006/7/13، دان المبعوث الباكستاني الخاص للشرق الأوسط إحسان الحق خلال زيارته لسورية "العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعبين الفلسطيني واللبناني"، مؤكداً "رفض بلاده التام لأشكال العدوان كافة"[58]. كما حرصت باكستان خلال حرب لبنان على إبداء استنكارها للعدوان وتضامنها مع الشعب اللبناني ودعمه. وقد زار كلٌّ من وزير الخارجية الباكستاني خورشيد قصوري ورئيس الوزراء الباكستاني شوكت عزيز لبنان، بعد انتهاء الحرب للتعبير عن هذا التضامن[59].

أما من جهة العلاقات مع "إسرائيل"، فيظهر أنها اتسمت بمزيد من الحذر خلال سنة 2006، وخفّت اندفاعتها إثر الاحتجاجات الشعبية المحلية الواسعة عليها. وقد ذكرت الأخبار نقلاً عن رئيس الوزراء التركي أردوغان، أنه وعلى هامش منتدى دافوس الاقتصادي، بَحَثَ مع مُشرّف

إمكانية طرح "مبادرة إسلامية" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بحيث يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي دور فيها، وتنطوي المبادرة، حسب تعبيره، على "قيامنا" بأداء شكل من أشكال الوساطة بين "إسرائيل" والفلسطينيين[60]. وإذا صحّ مثل هذا التفكير فإنه يعني تراجعاً خطيراً في الدور الباكستاني على الأقل، حيث ينقلها من وضعها الحالي باعتبارها طرفاً في الصراع يدعم الحق الفلسطيني إلى مجرد وسيط محايد.

ويظهر أن الزهّار خلال زيارته لباكستان حصل على تطمينات بأن باكستان لن تقيم أي نوع من العلاقات مع "إسرائيل" قبل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه، وأن مسألة الاتصالات التي جرت بين الحكومتين الإسرائيلية والباكستانية في الأشهر السابقة لا تعني بأي حال تخلي باكستان عن دعمها للشعب الفلسطيني. وذكر أن "الوفد الذي كانت تزمع الحكومة الباكستانية إرساله إلى مناطق السلطة الفلسطينية تقرر تأجيل سفره إلى ما بعد أيلول/ سبتمبر 2006، حين يتولى الجانب الفلسطيني السيطرة الكاملة على معبر رفح الحدودي، بعد انتهاء مدة الاتفاقية التي سُمح بموجبها للمراقبين الأوروبيين بالإشراف الأمني على معبر رفح"[61]. ولا يظهر أن أية زيارة رسمية باكستانية للأراضي الفلسطينية قد حصلت، حيث استمرت "إسرائيل" في إغلاق المعبر، وفي حصارها للشعب الفلسطيني.

وقد جددت باكستان موقفها الرافض للتطبيع قبل قيام دولة فلسطينية أكثر من مرة[62]. وفي تقرير نشرته صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية Los Angeles Times، ونقلت ملخصه صحيفة يديعوت أحرونوت، عبّر الرئيس برويز مشرّف بشكلٍ جليٍّ عن موقف باكستان، وأكّد أن "حكومته ستعترف بإسرائيل في نهاية الأمر، إلا أنه سيكون من الانتحار السياسي الإقدام على هذا الأمر في الوقت الحاضر". وذكر مشرف "أن مهاراته الفائقة في المشي على الطريق الصعب لن تمكنه من التغلب على العاصفة التي سيثيرها الاعتراف بإسرائيل، خاصة بعد هجماتها الأخيرة على لبنان... لن نفكر في الاعتراف بصورة رسمية بالدولة العبرية إلا بعد إقامة الدولة الفلسطينية"[63].

وحسب مجلة الفورين بوليسي Foreign Policy فإن مشرّف يكتفي حالياً بتجنّب التطرق إلى هذه المسائل في العلن، والحديث بدلاً من ذلك عن الإسلام المعتدل والتسوية العادلة والشاملة. أما نقاش المسائل الجدية، فيبقيه للاجتماعات والأبواب المغلقة[64].

وقبل نهاية سنة 2006 ظهرت إشارات إلى أن اجتماعاً سرياً حصل بين وزيريّ خارجية باكستان و"إسرائيل"، فقد ذكر تقرير إخباري لصحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية نُشر في 2006/12/27، أن وزير الخارجية الباكستاني قصوري صرح خلال مقابلة مع تلفزيون جيو Geo TV الباكستاني المحلي، أنه اجتمع مؤخراً مع نظيرته الإسرائيلية تسيبي ليفني. وأضافت الصحيفة أن الناطق باسم وزيرة الخارجية الإسرائيلية علق على الموضوع قائلاً "لا تعليق"[65].

وفي إطار التطبيع، تناقلت الأخبار زيارة وفد من المغتربين الباكستانيين إلى "إسرائيل"، وهو

مكوّن من ثمانية أعضاء من مبادرة السلام الإسلامية الأمريكية، بدعوة من مجلس المؤتمر اليهودي الأمريكي ليهود العالم، الذي يعمل لتحسين العلاقات بين "إسرائيل" وباكستان. وقد التقى الوفد عدداً من المسؤولين الإسرائيليين من بينهم رئيس المحكمة العليا أهارون باراك Aharon Barak، والمدير العام لوزارة الخارجية أهارون أبراموفيتش Aharon Abramovich ومسؤولين كباراً في الوزارة، بالإضافة إلى منسق أعمال الجيش في الأراضي المحتلة الجنرال يوسف مشليب Yusuf Mishleb، وأعضاء الكنيست سيلفان شالوم Silvan Shalom وأفرايم سنيه وغالب مجادلة. كما التقوا من الجانب الفلسطيني مع كل من صائب عريقات وسري نسيبة.

وقال عضو الوفد عمر عتيق الذي يعيش في أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية، "ليس لدينا ذرة من الشك بأنه يجب أن تقوم علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وباكستان، وبين إسرائيل والعالم العربي". وأضاف "لقد انكسر الجليد إنها مسألة وقت. إنها ليست مسألة إذا بل متى. إنها في متناول اليد بالرغم مما يحدث"[66]. هذه الزيارة وإن كانت تحمل مؤشراً تطبيعياً، لكن قدوم المشاركين فيها من أمريكا دليلٌ على مدى هامشيتها، وعلى مدى قوة العداء الشعبي الداخلي الباكستاني للتطبيع مع "إسرائيل".

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد ذكرت الصحيفة الإسرائيلية يديعوت أحرونوت في 8/2/2006، أن وفداً من رجال الأعمال الباكستانيين سيشارك في المعرض الإسرائيلي السنوي للتكنولوجيا الزراعية Agritech'06 في أيار/ مايو 2006. وذكر المصدر "أن أعضاء الوفد أبلغوا المسؤولين عن المعرض برغبتهم الشديدة باستكشاف المجالات الممكنة للتعاون في مجال التكنولوجيا الزراعية، وبالتحديد لجهة شراء معدات حديثة لاستصلاح الأراضي الجبلية والمناطق الصحراوية". وأضافت الصحيفة أن بعضاً من أعضاء الوفد قد أعربوا أيضاً عن رغبتهم في "توقيع اتفاقيات لشراء مستنبتات زراعية، ومعدات متنوعة ستكون ذات فائدة للمزارعين الباكستانيين". وأضافت الصحيفة نقلاً عن مدير المعرض "أن المنظمين تفاجأوا بطلبات رجال الأعمال الباكستانيين، والذين لم يجدوا حرجاً في تقديم طلباتهم بأسمائهم وهوياتهم الحقيقية، والشركات التي يمثلوها". لكن الصحيفة لم تذكر شيئاً عن الكيفية التي مكنت مراسليها من الحصول على تصريحات رجال الأعمال الباكستانيين، ولم تورد أية تقارير لاحقة أو متابعات للموضوع. كما أنه من غير الواضح ما إذا سجّل فعلياً حضور أي رجل أعمال باكستاني إلى فعاليات المعرض، أو ما إذا عقدت أية اتفاقيات أو صفقات تجارية بين الطرفين فيه.

وبشكل عام، فإن قوة المشاعر الإسلامية الفياضة في باكستان وعداءها المستحكم لـ"إسرائيل" وللتطبيع معها، فضلاً عن المعارضة القوية التي يواجهها نظام حكم برويز مشرّف، يجعلان من الصعب على الحكومة الباكستانية القيام بأية خطوات جدّيّة في بناء علاقات مع "إسرائيل" في هذه المرحلة.

خاتمة

لم تستطع "إسرائيل" خلال سنة 2006 تحقيق اختراقات حقيقية جديدة، في مجال العلاقات أو التطبيع مع بلدان العالم الإسلامي. كما أن حصارها الخانق للشعب الفلسطيني، ومحاولتها إسقاط حكومته التي انتخبها ديموقراطياً، وحربها ضد لبنان وحزب الله، قد أثارت مشاعر الغضب والاستياء ضدها في العالم الإسلامي لكن بلدان العالم الإسلامي والمنظمة التي تنضوي تحتها ظلت على المستوى نفسه تقريباً من العجز واللافاعلية وعدم القدرة على التأثير في الأحداث، وكانت، كالعادة، دون المستوى في التعامل مع فك الحصار عن الشعب الفلسطيني، أو في استخدام إمكاناتها المادية والدبلوماسية في دعم قضيته العادلة. وكان لإيران (من بين الدول الإسلامية غير العربية) دور بارز وحاسم في تقديم دعم مادي ومعنوي كبير لحماس وحكومتها وللشعب الفلسطيني. وقد لعبت طبيعة النظام الحاكم في إيران، والتهديدات المحتملة التي يتعرض لها إسرائيلياً وأمريكياً، بسبب سياساته ومواقفه أو بسبب ملفه النووي، لعبت دورها في تعميق الموقف الإيراني وتقويته. أما تركيا فقد استمرت في علاقاتها المميزة، من بين دول العالم الإسلامي، مع "إسرائيل". ولم تفلح حكومة حزب العدالة والتنمية، على الرغم مما تتمتع به من شعبية واسعة وأغلبية برلمانية كبيرة، من إحداث تغييرات ملموسة في العلاقة مع "إسرائيل"، في ظل النفوذ الراسخ للجيش والقوى العلمانية المؤيدة لاستمرار العلاقات معها. وكان استقبال العدالة والتنمية لوفد حماس، وبعض الدعم المادي للفلسطينيين، تعبيراً خجولاً عن مشاعر المساندة، ومحاولة للعب دور أكثر توازناً تجاه القضية الفلسطينية. ويظهر أن نظام الحكم في باكستان قد خفف من حماسته في إقامة علاقة دبلوماسية مع "إسرائيل"، بعد أن أدرك حجم وقوة الاعتراضات الشعبية الداخلية، فضلاً عن أن وضعه السياسي المهزوز ومشاكله الداخلية لا تشجعه كثيراً على الدخول في مثل هكذا مغامرة.

وإذا كان العالم الإسلامي أظهر تعاطفاً قوياً مع شعب فلسطين الذي يعاني من الاحتلال والقهر والحصار، فإن الاقتتال الداخلي الفلسطيني قد عكس صورة سلبية خففت من التفاعل الإيجابي الإسلامي مع القضية. وهنا يؤكد مدى المسؤولية التي تتحملها القيادة الفلسطينية في تكريس الوحدة الوطنية، وفي التواصل الإيجابي الفاعل مع العالم الإسلامي، الذي يشكل ذخراً استراتيجياً حقيقياً لا يجوز إهماله بأي حال.

هوامش الفصل الخامس

1 منظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 26/1/2006:
http://www.oic-oci.org/press/arabic/2006/January%202006/Pal-Elec.htm
2 منظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 28/1/2006:
http://www.oic-oci.org/press/arabic/2006/January%202006/Pal-Elec2.htm
3 منظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 14/3/2006:
http://www.oic-oci.org/press/arabic/2006/march%202006/hamas.htm
4 منظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 30/3/2006:
http://www.oic-oci.org/press/arabic/2006/April%202006/pal.htm
5 المرجع نفسه.
6 **الشرق الأوسط**، 20/4/2006.
7 **الحياة**، 20/4/2006.
8 راجع البيانات الصحفية الصادرة عن مكتب الأمانة العامة للمنظمة في تواريخ: 8/2، 11/3، 14/3، 23/3، 27/3، 10/4، 23/5، 10/6، 28/6، 29/6، 2/7، 6/8، 16/8، 19/8، 21/8، 28/8، 1/10، 2/11، 4/11، 7/11، 8/11، 13/11، 29/11، 30/11، 7/12، 19/12؛ والتقارير الخاصة باجتماعات ولقاءات المنظمة خلال العام 2006 من موقع المنظمة: http://www.oic-oci.org
9 انظر: منظمة المؤتمر الإسلامي، موقع حملة إغاثة لبنان وفلسطين:
http://www.oic-oci.org/lebanon/campaign-ar.htm
10 راجع البيانات الصادرة في: 7/6، 8/6، 22/9، 23/9، 25/9، من موقع منظمة المؤتمر الإسلامي.
11 **عكاظ**، 1/7/2006؛ ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 6/6/2006.
12 منظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 13/7/2006.
13 انظر تقرير: أكمل الدين إحسان أوغلو، الوضع الراهن لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتقريره أيضاً: قضية فلسطين والقدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي، في الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، أذربيجان، باكو، 19-21/6/2006.
14 **الغد**، 1/6/2006.
15 منظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 19/12/2006.
16 وفا، 20/12/2006.
17 **عكاظ**، 19/12/2006.
18 **الوطن**، السعودية، 25/12/2006.
19 انظر: **الشرق الأوسط**، 9، 11/3/2006.
20 Helen Brusilovsky, Israel's Foreign Trade by Countries – 2006, 17/1/2007.
21 **الخليج**، 2/7/2006.
22 وفا، 26/4/2006.
23 **السفير**، 7/7/2006. ذكرت جريدة **العرب اليوم**، عمّان، 10/7/2006، أنه قد شارك في المظاهرة نحو عشرة آلاف شخص.
24 **البيان**، الإمارات، 2/8/2006.
25 **السفير**، 7/7/2006.
26 Helen Brusilovsky, Israel's Foreign Trade by Countries – 2006, 17/1/2007.
27 جريدة **راديكال**، تركيا، 16/12/2006.
28 **الخليج**، 19/7/2006؛ و**القدس العربي**، 20/10/2006.
29 جريدة **الوطن**، الكويت، 12/12/2006.
30 **الوطن**، الكويت، 12/12/2006.

31 See: Noah Feldman, "Islam, Terror and the Second Nuclear Age," in *The New York Times*, 29/10/2006,
كما نشرت هذه الدراسة تحت عنوان: "Nuclear Holocaust: A Risk too big even for martyrs?" في جريدة *International Herald Tribune* بتاريخ 6/11/2006، كما وردت في **معلومات** التي يصدرها المركز العربي للمعلومات، **السفير**، العدد 39، شباط/ فبراير 2007.

32 **المرجع نفسه**.

33 مجلة **فلسطين المسلمة**، بيروت، عدد كانون الأول/ ديسمبر 2006، ص 39.

34 **الحياة**، 21/1/2006.

35 **الخليج**، 1/2/2006.

36 **السفير**، 16/9/2006.

37 **الحياة**، 6/10/2006.

38 **الحياة**، 21/2/2006.

39 **الغد**، 1/3/2006.

40 **الحياة**، 28/2/2006.

41 **الحياة**، 21/2/2006.

42 **الخليج**، 16/12/2006.

43 **السفير**، 12/12/2006.

44 **القدس العربي**، 15/12/2006.

45 **الخليج**، 2/3/2006.

46 عرب 48، 22/2/2006.

47 **البيان**، الإمارات، 9/2/2006.

48 **الأيام**، فلسطين، 21/2/2006.

49 **الاتحاد**، 1/3/2006.

50 مجلة **العصر**، جدة، دار العصر لتقنية المعلومات، 12/5/2006.

51 **المرجع نفسه**.

52 **القدس العربي**، 11/2/2006.

53 **الأيام**، فلسطين، 20/9/2006.

54 **الحياة**، 5/11/2006.

55 راجع ترجمة المقال في: **السفير**، 11/11/2006.

56 المركز الفلسطيني للإعلام، 1/2/2006.

57 **الحياة**، 8/6/2006.

58 **الوطن**، السعودية، 14/7/2006.

59 انظر: **السفير**، 17/8/2006؛ و**النهار**، 5/9/2006.

60 **الحياة**، 28/1/2006.

61 **الحياة**، 8/6/2006.

62 انظر: **الدستور**، 22/8/2006؛ و**الخليج**، 24/7/2006.

63 **عكاظ**، 29/9/2006؛ وانظر أيضاً:
Yedioth Ahronoth, 27/9/2006, in: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3308668,00.html

64 The List: Four U.N. Speeches to Watch, in *Foreign Policy*, September 2006, in: http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=3581

65 *The Jerusalem Post*, 27/12/2006.

66 **القدس العربي**، 3/7/2006.

The Palestinian Strategic Report 2006

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006

هذا التقرير

يسرُّ مركز الزيتونة أن يُقدّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، والذي يصدر للعام الثاني على التوالي، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، كما يفرد فصلاً خاصاً عن العدوان الإسرائيلي على حزب الله ولبنان.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من المستشارين الكبار.

وقد سعى مركز الزيتونة إلى الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية، وأن يتم الارتقاء بمستواه عاماً بعد عام؛ وأن ينمو وينضج من خلال تفاعلات الباحثين والمتخصصين والمهتمين ومراجعاتهم وانتقاداتهم.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-0-0993-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 303 1 961+ | تلفاكس: 643 303 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

توزيع
الدار العربية للعلوم - ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb
ص.ب.: 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت - لبنان
تلفون: 8/ 785 107 1 961+ | فاكس: 230 786 1 961+
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

جميع كتبنا بتوفرة على شبكة الإنترنت
نيل و فرات .كوم
www.neelwafurat.com